مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

دور مدقق الحسابات الخارجي في توظيف معيار التدقيق الدولي 520 (الإجراءات التحليلية) في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين(*)

الباحث/ موسى محمد أبو زر
طالب دكتوراه، قسم المحاسبة
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بجامعة صفاقس - تونس
mossaabozer84@gmail.com

د/ يسري ماكني فوراتي
أستاذ محاضر، قسم المحاسبة
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بجامعة صفاقس - تونس

*) تاريخ تسليم البحث 25/8/2025 تاريخ قبوله للنشر 22/10/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

دور مدقق الحسابات الخارجي في توظيف معيار التدقيق الدولي 520 (الإجراءات التحليلية) في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

الباحث/ موسى محمد أبو زر
طالب دكتوراه، قسم المحاسبة
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف جامعة صفاقس - تونس

د/ يسري ماكني فوراتي
أستاذ محاضر، قسم المحاسبة
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف جامعة صفاقس - تونس

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور مدقق الحسابات الخارجي في استخدام الإجراءات التحليلية وفق معيار التدقيق الدولي 520 للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. وتنبع أهمية الدراسة من دورها في تعزيز جودة التدقيق الخارجي وضمان استمرارية الشركات الفلسطينية، بما يساهم في حماية مصالح المستثمرين والمساهمين واستقرار الاقتصاد الوطني.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي، حيث تم توزيع استبانة على (152) مدقق حسابات خارجي مزاول لمهنة التدقيق في الأراضي الفلسطينية.

أظهرت النتائج أن مستوى استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المدققين الخارجيين كان مرتفعاً، بمتوسط حسابي (3.79) وبنسبة مئوية (53.) وأن لهذا الاستخدام أثراً إيجابياً ومعنوياً في تحسين القدرة على التنبؤ بالفشل المالي. كما أوضحت النتائج أن الإجراءات التحليلية تسهم بنسبة ملحوظة في تفسير التغيرات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل المالي، مما يعكس أهميتها في عملية التدقيق.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق الإجراءات التحليلية من خلال التدريب المستمر والالتزام بمعايير التدقيق الدولية، إلى جانب تفعيل التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين بما يعزز دقة التنبؤ بالفشل المالي ويدعم استمرارية الشركات.

الكمات المفتاحية: التدقيق التحليلي، الفشل المالي، التدقيق الخارجي، بورصة فلسطين.

The Role of the External Auditor in Applying International Standard on Auditing 520 (Analytical Procedures) in Early Detection of Financial Distress in Companies Listed on the Palestine Stock Exchange

Mousa Mohamad Abu Zir
PhD Student, Accounting Department,
FSEGS, University of Sfax, SFAX, Tunisia

Dr. yosra Makni Fourati
Associate professor, Accounting Department,
FSEGS, University of Sfax

Abstract

This study examines the impact of external auditors' use of analytical auditing procedures on predicting financial distress in industrial companies listed on the Palestine Stock Exchange. Its significance lies in enhancing the quality of external auditing and supporting the continuity of Palestinian companies, thereby protecting investors' and shareholders' interests and contributing to national economic stability.

The study employed a descriptive-correlational approach, distributing a questionnaire to a sample of 152 external auditors practicing in Palestine.

Results showed that the level of use of analytical procedures by external auditors was high, and that such use had a positive and significant effect on improving the ability to predict financial distress. Analytical procedures were found to contribute notably to explaining variations related to financial distress prediction, reflecting their critical role in the auditing process.

The study recommends strengthening the application of analytical procedures through continuous training and adherence to international auditing standards, as well as enhancing cooperation between internal and external auditors to improve the accuracy of predicting financial distress and support business continuity.

Keywords: Analytical Auditing, Financial Failure, External Auditing.

مقدمة الدراسة:

شهدت مهنة التدقيق تطوراً ملحوظاً خاصة بعد أزمة إفلاس كبرى الشركات الأمريكية مثل إنرون وورلدكوم في عام 2001، والتي كشفت عن ثغرات كبيرة في دور مدقق الحسابات، حيث اتُّهمت شركة آرثر أندرسون بالتقصير في الكشف والتحذير من فشل هذه الشركات. وقد أظهرت هذه الأزمة الحاجة الماسة لتعزيز معايير التدقيق وجودته، مما دفع الكونغرس الأمريكي إلى إصدار قانون ساربانيس–أوكسلي عام 2002 لتعزيز الشفافية والمساءلة في القوائم المالية وحماية المستثمرين (صبيحة، 2022، ص25).

ونتيجة لهذه المتغيرات، تطورت عملية التدقيق الخارجي من مجرد التحقق من صحة المركز المالي إلى اعتماد وسائل أكثر فعالية مثل الإجراءات التحليلية، التي تعزز دقة نتائج التدقيق (شيباني، 2017، ص16). ويُعد معيار التدقيق الدولي رقم 520، الخاص بالإجراءات التحليلية، أحد المعايير الأساسية التي تؤكد على أهمية استخدام النسب والمؤشرات المالية والأدوات الإحصائية في تقييم أداء الشركات بشكل شامل.

ومن هنا تأتي مبررات الدراسة، حيث تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والتنظيمية التي تواجهها الشركات الفلسطينية، خصوصًا تلك المدرجة في بورصة فلسطين. فالبيئة الفلسطينية تتميز بظروف سياسية غير مستقرة، وقيود على حركة رأس المال، وتأثير الاحتلال على البنية التحتية الاقتصادية، مما ينعكس على أداء الشركات ويزيد من مخاطر تعرضها للفشل المالي. كما أن الإطار التنظيمي والمؤسساتي في فلسطين يختلف عن الأسواق الأخرى من حيث التشريعات ومستوى نضج معايير الإفصاح المالي وممارسات التدقيق، مما يجعل دراسة التنبؤ بالفشل المالي في هذا السياق ضرورة لفهم كيفية تعزيز قدرة الشركات على مواجهة الأزمات المالية وتحسين جودة التقارير المالية.

بالتالي، تهدف هذه الدراسة إلى سد فجوة معرفية في البيئة الفلسطينية من خلال تقييم دور مدقق الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، مما يوفر توصيات عملية تناسب خصوصيات السوق المحلي ويدعم الجهات التنظيمية في تحسين آليات التدقيق المالي.

إشكالية الدراسة:

تُعد بورصة فلسطين (Palestine Exchange - PEX) السوق المالية الرسمية في دولة فلسطين، وقد تأسست عام 1995 بمدينة نابلس بهدف تنظيم تداول الأوراق المالية وتعزيز بيئة استثمارية شفافة وجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب. وتخضع البورصة لإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وتُعد منصة أساسية للإفصاح المالي ومتابعة أداء الشركات المساهمة العامة المدرجة فيها.

لقد اظهرت التقارير المالية النهائية التي أصدرتها بورصة فلسطين عن الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للعام 2023م تحقيق 11 شركة خسائر من أصل 47 شركة مدرجة، كما بينت التقارير إن ما مجموعه 38 شركة تراجع أدائها خلال نفس الفترة (بورصة فلسطين، 2024).

كما أن العديد من الدراسات الفلسطينية مثل دراسة (زين الدين، والعشي، 2019) ودراسة (سهى، 2018) قد أظهرت ان الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تمارس أساليب احتيالية وتتلاعب في إدارة أرباحها عند اعداد القوائم والبيانات المالية، الأمر الذي قد يؤدي الى انهيارها وفشلها المالي على المدى البعيد وتضرر المستفيدين والمساهمين المالكين في هذه الشركات.

وبناء على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في صورة سؤال جوهري وهو: **ما أثر توظيف مدقق الحسابات الخارجي معيار التدقيق الدولي 520 (الإجراءات التحليلية) في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟**

أسئلة الدراسة:

- هل يوجد أثر لاستخدام مدقق الحسابات الخارجي للإجراءات التحليلية على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
- ما مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي إجراءات التدقيق التحليلي في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
- هل توجد فروق ذو دلالة إحصائية لدور مدقق الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى المتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى دراسة دور مدقق الحسابات الخارجي في استخدام الإجراءات التحليلية على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على دور مدقق الحسابات الخارجي للإجراءات التحليلية في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- قياس مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات التدقيق التحليلي في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

أهمية الدراسة:

أن المدققين لا يواكبون التطورات التي تحدث في بيئة المؤسسة، فضلا عن عدم استخدام الأساليب والأساليب الحديثة في عملية التدقيق بما يتماشى مع التغيرات التي تحدث في منظمات الأعمال، بالإضافة إلى تعقيد بيئة الأعمال في الوقت الحاضر نتيجة الازمات المالية العالمية (Al-sagheer, Bacha, 2024)، لذلك يجب أن يعمل المدققون كحراس للدقة والنزاهة المالية في عالم تتوقف فيه القرارات الاقتصادية على بيانات موثوقة. ويمتد دور المدقق الخارجي إلى ما هو أبعد من مجرد الامتثال للمعايير المحاسبية، إذ يتعلق الأمر بحماية مصالح مختلف أصحاب المصلحة الذين يعتمدون على معلومات مالية شفافة وصادقة. ويشمل ذلك المستثمرين الذين يتخذون قرارات مستنيرة، والحكومات التي تقيم الالتزامات الضريبية، والشركات التي تضع استراتيجيات للنمو المستقبلي.

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي يلعبه مدقق الحسابات الخارجي في استخدام أدوات التدقيق التحليلي في الحد من الفشل المالي للشركات وضمان استمراريتها، من خلال اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لتصحيح الاخطار لتفادي مشكلة الإفلاس أو الفشل المالي.

نموذج الدراسة:

بعد قيام الباحث بمراجعة العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (صبيحة، 2022) ودراسة (شيباني، 2017) ودراسة (Al-sagheer, Bacha, 2024) والتي تناولت بعضاً من الأدوات التي يستخدمها مراجع الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي، ولتحقيق أغراض هذه الدارسة تم اقتراح النموذج المعرفي بالاعتماد على الدراسات السابقة ومراجعة الادبيات.

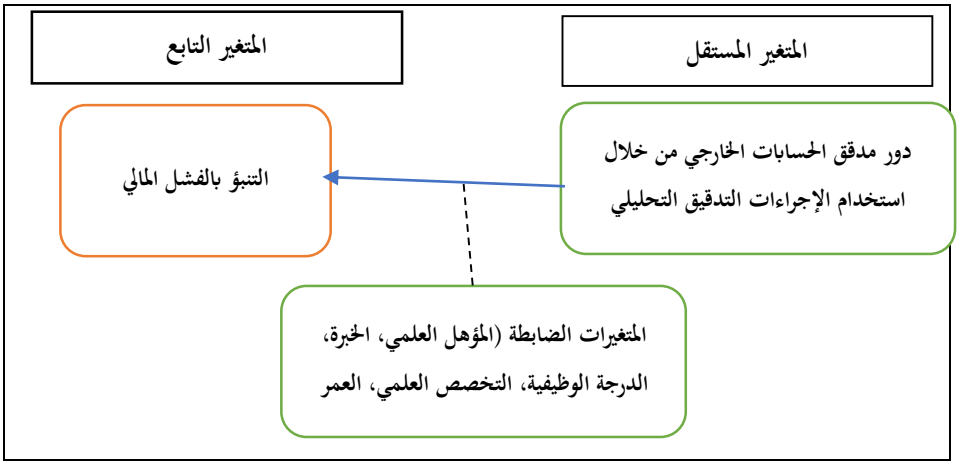

شكل (1) نموذج النموذج المعرفي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

النموذج أعلاه يتكون من متغير مستقل يتمثل في دور مدقق الحسابات الخارجي من خلال استخدام الإجراءات التحليلية والمتغير التابع يتمثل في التنبؤ بالفشل والمتغيرات الضابطة (المؤهل العلمي، الخبرة، الدرجة الوظيفية، التخصص العلمي، العمر.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: دور مدقق الحسابات الخارجي في توظيف معيار التدقيق الدولي 520 (الإجراءات التحليلية) في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الحدود المكانية: مكاتب وشركات تدقيق الحسابات في فلسطين.

الحدود الزمنية: تم اجراء الدراسة في الأعوام (2024-2025).

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على مدققي الحسابات الخارجيين والحاصلين على رخصة مزاولة مهنة التدقيق من مجلس مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين.

الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة الأساس لفهم موضوع استخدام الإجراءات التحليلية ودور مدقق الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، وقد تناولت هذه الدراسات جوانب متعددة تعكس تجارب مختلفة في هذا المجال.

فقد دارسة ايمان، وحسين (2020) إلى التعرف على آراء المدققين الخارجيين في الجزائر حول مدى استخدام الإجراءات التحليلية خلال مراحل التدقيق المختلفة، وما هي أهم المعوقات التي تحد من استخدام هذه الإجراءات أثناء ممارسة مهنة التدقيق، وذلك بناء على استبيان تم تصميمه وتوزيعه على عينة الدراسة، وأكدت في نتائجها أن الإجراءات التحليلية لم يتم تطبيقها من قبل المراجع الخارجي في الجزائر خلال المراحل المختلفة لعملية التدقيق، وقدمت مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق الخارجي من خلال إصدار القوانين والتشريعات لضمان ذلك، وتوفير الموارد المادية والبشرية للمهنيين لحضور الدورات والندوات المتعلقة بذلك.

أما دراسة عوامر، ومخلدي (2020) فقد هدفت إلى إبراز دور وأهمية المدقق الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، من خلال اكتشاف المخاطر المحتملة التي تؤدي إلى الفشل المالي وتحديد أهمية التنبؤ به، بالإضافة إلى أهم إجراءات التدقيق المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي، ومدى التزام المدققين بمسؤولياتهم القانونية تجاه ذلك، وقد اعتمدت حالة شركة باتيميتال، بحيث شملت عينة الدراسة أمناء حسابات،

ومدققين خارجيين، ومحاسبين قانونيين، وخلصت إلى أن المراجع الخارجي لا يقوم بإجراءات التدقيق تجاه التنبؤ بالفشل المالي، وهو مسؤول قانونياً عن ممارسة العناية المهنية اللازمة تجاه الفشل المالي للشركة.

وفي دراسة وعد (2018) التي استخدمت استعمال الإجراءات التحليلية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي 520 في التحقق من استمرارية الشركات المساهمة بحث تطبيقي في " الشركة العراقية للأعمال الهندسية وشركة بغداد لمشروبات الغازية واعتمدت المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في تطبيق دراسته، وتوصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي أن تحليل النسب وتحليل الاتجاهات في الإجراءات التحليلية يوفر مؤشرات مهمة لتقييم قدرة الشركة على الاستمرار والتنبؤ بأدائها المالي، وأوصت المدققين بإعطاء الأهمية الكافية في تطبيق الإجراءات التحليلية لما توفره من مؤشرات مهمة حول تقييم جدوى الشركة.

وتطرقت دراسة شيباني (2017) إلى دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على الاجراءات التحليلية ومدى استخدامها في عملية التدقيق وبيان أثر تلك الاجراءات على نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على استبانة من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة. شملت الدراسة على عينة من محافظي الحسابات والمحللين الماليين وخبراء والمحاسبين، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها الإجراءات التحليلية والتحليل المالي من أهم الأساليب التي يستخدمها مدقق الحسابات لزيادة مصادقية وموثوقية المعلومات المالية، وأشارت إلى أن استخدام هذه الإجراءات في عملية التدقيق يساعد في الكشف عن الأخطاء والانحرافات في القوائم المالية، وأوصت بضرورة رفع مستوى ومهارات المدققين وضرورة الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي من سبيل التنبؤ بقدرة الشركة على الاستمرارية.

وتناولت دراسة (Matrood,2019) أثر تطبيق المعيار الدولي للتدقيق 520 لتحسين تقييم الأداء في الشركات العراقية، ووجدت أن استخدام إجراءات التدقيق التحليلي يساعد المراجع في تخطيط وتوقيت التدقيق لما له من أثر مهم على كشف التلاعب بالقوائم المالية وتحريفها، وأن عدم وجود دورات تدريبية يشكل عائقاً يمنع المراجع العراقي من استخدام إجراءات التدقيق الصحيحة، أوصت بضرورة تنظيم جمعية المحاسبين القانونيين دورات تدريبية وندوات للمحاسب القانوني العراقي حول استخدام التدقيق التحليلي، كما دعت جمعية المحاسبين والمدققين العراقيين الى تطوير اجراءات ضبط ومرقبة الاداء.

واسفرت دراسة (Alani, Matarneh, 2013) عن وجود علاقة ذات أداء إحصائي بين الإجراءات التحليلية والبنود غير الطبيعية التي تم اكتشافها في البيانات المالية من قبل المدققين الخارجيين في مملكة البحرين. وهناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الإجراءات التحليلية المتاحة والقدرة على اكتشاف المؤشرات التحذيرية حول الشركات في وقت مبكر قبل إفلاسها. وقدمت توصيات مهمة أهمها، يجب سن

تشريعات تلزم الشركات بالكشف عن البنود غير الطبيعية في بياناتها المالية، ورفع مستوى الوعي لدى الشركات لإصدار إرشادات للتنبؤ بأي فشل مالي مستقبلي وأهميتها في تحديد الاستراتيجيات المستقبلية.

تعقيباً على ما تم ذكره من دارسات سابقة فأننا لاحظنا انها تعكس تنوعاً في تناول موضوع استخدام الإجراءات التحليلية ودور مدقق الحسابات الخارجي، حيث ركز بعضها على الواقع العملي لتطبيق هذه الإجراءات مثل دراسة (إيمان، وحسين، 2020) التي بينت ضعف تطبيقها في البيئة الجزائرية، ودعت إلى تعزيز التدريب والتشريعات. في حين أظهرت دراسات أخرى مثل (عوامر، ومخلدي، 2020) و(وعد، 2018) أهمية تحليل النسب والاتجاهات المالية كمؤشرات للتنبؤ بالفشل المالي. كما أظهرت دراسات مثل (Matrood, 2019) دور الإجراءات التحليلية في الكشف عن المخاطر المستقبلية، بينما أكدت دراسة (Alani & Matarneh, 2013) على فعاليتها في اكتشاف البنود غير الطبيعية.

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أن الدراسة الحالية تشترك مع الدراسات السابقة في موضوع البحث الأساسي، حيث تناولت جميعها أهمية دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم الوضع المالي للشركات والتنبؤ بالضائقة المالية المحتملة، كما اعتمدت معظم الدراسات على الاستبانة كأسلوب لجمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل النتائج مثل الانحدار والتحليل الوصفي.

أما الاختلاف فيتجلى في أن الدراسة الحالية تركز على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وهو سياق محلي لم يتم تناوله بشكل موسع في الدراسات السابقة التي ركزت غالباً على بيئات دولية أو قطاعات محددة مختلفة. كما تميزت الدراسة الحالية بإدراج المتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) ضمن التحليل، وهو جانب لم يتم التركيز عليه في معظم الدراسات السابقة، مما يتيح فهمًا أكثر دقة لتأثير هذه المتغيرات على نتائج التنبؤ بالفشل المالي.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

ساهمت الدراسات السابقة في تحديد الإطار النظري للبحث والمفاهيم الأساسية المرتبطة بدور المدقق الخارجي والتنبؤ بالفشل المالي. كما ساعدت على تصميم الاستبانة وصياغة البنود بما يتوافق مع الدراسات السابقة المعترف بها علمياً، واختيار أساليب التحليل الإحصائي المناسبة للتأكد من صحة النتائج. إضافة إلى ذلك، وفرت الدراسات السابقة مرجعًا لمقارنة النتائج وتفسيرها، حيث يمكن الاستفادة من النتائج المشابهة أو المختلفة لتوضيح مدى اتساق نتائج الدراسة الحالية مع الأدبيات العلمية السابقة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بكونها مستندة إلى سياق محلي محدد، ما يجعل نتائجها أكثر ملاءمة للتطبيق

العملي في البيئة الفلسطينية. كما أنها تدمج المتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين ضمن التحليل، وهو جانب يضيف قيمة علمية جديدة لم يتم تناوله بشكل موسع في الدراسات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، توفر الدراسة تحديثاً للمعرفة في مجال التدقيق المالي والتحليل المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتعمل على توسيع نطاق البحث ليشمل تأثير العوامل الشخصية والمهنية للمدققين على دقة التنبؤ بالفشل المالي، مما يعزز من تطبيقات البحث في الممارسة العملية ويزيد من موثوقية النتائج.

منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً، كما أنه يدرس العلاقة بين المتغيرات، ويصف درجة العلاقة بينها وصفاً كمياً وذلك باستخدام مقاييس كمية، لهذا فقد اعتبر المنهج الوصفي الارتباطي هو الأنسب لهذه الدراسة كوْنَهُ يحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية.

إجراءات الدراسة:

أ) مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي الحسابات المزاولين لمهنة التدقيق في فلسطين والمسجلين لدى مجلس مهنة تدقيق الحسابات، الذين يقومون بالتدقيق على الشركات المدرجة في بورصة في فلسطين، حيث بلغ عدد المدققين القانونيين المرخصين والمزاولين لمهنة التدقيق 245 مدقق، حسب اخر تحديث لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية بتاريخ 2024/9/22م، (جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، 2024).

ب) عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (152) مدققاً خارجياً تم اختيارهم باستخدام طريقة أخذ العينات العشوائية البسيطة، والتي تعتبر من الطرق الملائمة لضمان تمثيل عادل لمجتمع الدراسة وتقليل التحيز في اختيار المشاركين. تم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة سلوفين (Slovin's method) التي تراعي حجم المجتمع (245 مدققاً خارجياً) وهامش الخطأ المقبول (0.05)، حيث تم حساب حجم العينة كما يلي

$$n = N / 1+Ne^2 = 245/ 1+245(0.05)^2 = 152$$

حيث أن: n = حجم العينة المطلوب

N = حجم المجتمع (عدد الأفراد)

e = هامش قبول الخطأ (0.05)

مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على:

1-مصادر أولية: استبانة صممت خصيصاً وجمعت من (152) مدققاً خارجياً تم اختيارهم بعينة عشوائية بسيطة لضمان تمثيل عادل لمجتمع الدراسة.

2-مصادر ثانوية: البيانات الرسمية من جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية (2024) حول حجم المجتمع وعدد المدققين، بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة لتصميم أدوات البحث وصياغة الفرضيات.

أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك بعد الرجوع إلى الدراسات التي اهتمت بالبحث، حيث تكونت الاستبانة بصورتها الأولية من قسمين وهما على النحو الآتي:

- القسم الأول: البيانات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، (العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص، والشهادات المهنية، والدرجة العلمية، وسنوات الخبرة).
- القسم الثاني: تكون من (26) فقرة موزعة على محاور رئيسية، وهي استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية والمحور الثاني التنبؤ بالفشل المالي.

وقد قام المبحوثون بالإجابة عن الفقرات، وفق تدرج مقياس ليكرت الخماسي.

ثبات الأداة:

تم حساب معامل الثبات للأداة عن طريق استخدام معادلة (الفا كرونباخ).

جدول (1)

معامل الثبات الفا كرونباخ لمحاور وأبعاد الأداة

الرقم	المحور	عدد الفقرات	الفا كرونباخ
1	استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية	10	0.912
2	التنبؤ بالفشل المالي	16	0.964
الدرجة الكلية لجميع فقرات الاستبانة		26	0.920

من خلال الجدول (1) بلغت قيمة معامل الثبات لجميع فقرات الدراسة (92%) اما بالنسبة لفقرات المحور الاول فقد بلغت 91.2% وبلغت قيمة المحور الثاني 96.4% وهذه القيم ذات دلالة احصائية مقبولة لمعامل الثبات في حدود أغراض هذه الدراسة وطبيعتها.

صدق الاتساق الداخلي

تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة وكافة محاورها حيث بينت قيم الدلالة الإحصائية جميعها اقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عبارات محاور الاستبانة وهذا يدل على أن هناك اتساق داخلي بين الفقرات.

اختبار صالحية البيانات للتحليل الإحصائي

اولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

تم التحقق من التوزيع الطبيعي لبيانات متغير الإجراءات التحليلية باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov، وذلك لضمان ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي الذي يفترض التوزيع الطبيعي.

جدول (2)

اختبار التوزيع الطبيعي

البيان	القيمة	درجات الحرية	sig
Kolmogorov-Smirnov Z	**0.057**	**152**	**0.200***

تظهر نتائج الاختبار في الجدول (2) أن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) أكبر من 0.05، مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانياً: اختبار التداخل الخطي المتعدد (Multi-collinearity)

لمعرفة ما إذا كانت هناك مشكلة في التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، تم الاعتماد على اختبار تضخم معامل التباين (Variance Inflation Factor - VIF) والتباين المسموح .(Tolerance)

جدول (3)

اختبار تضخم معامل التباين (VIF)، ومعامل التباين المسموح (Tolerance)

المتغير	Tolerance	VIF	النتيجة
الإجراءات التحليلية	**0.314**	**3.186**	**لا يوجد ارتباط متعدد**

تبين النتائج الواردة في الجدول (3) إلى أن قيم VIF أقل من 10 وقيم Tolerance أكبر من 0.1، مما يؤكد عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد لمتغير الإجراءات التحليلية.

تشير نتائج اختبارات الصلاحية أعلاه إلى أن بيانات متغير الإجراءات التحليلية صالحة للتحليل الإحصائي، وتفي بمتطلبات الفرضيات الأساسية المستخدمة في تحليل الانحدار. كما تعزز هذه النتائج من

موثوقية النموذج الإحصائي المستخدم، وتؤكد أن متغير الإجراءات التحليلية يساهم بشكل مستقل وواضح في تفسير التغير في المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي).

نتائج أسئلة الدراسة:

للإجابة على سؤال الدراسي الرئيسي: ما دور التدقيق التحليلي في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة تنتمي إليه وللدرجة الكلية لدور مدقق الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين: ونتائج الجدول (4) تبين ذلك.

جدول (4)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لدور مدقق الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (ن=152)

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية	3.79	.53	2	مرتفعة
2	التنبؤ بالفشل المالي	3.98	.49	1	مرتفعة
	الدرجة الكلية لجميع المحاور	3.89	0.57		مرتفعة

*أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

اتضح من نتائج الجدول (4) ما يأتي:

أن الدرجة الكلية على الاستبانة ككل لدور استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جاءت بدرجة مرتفعة، حيث كان متوسط الاستجابة على الدرجة الكلية لجميع المحاور (3.89) بانحراف معياري (0.57)، وجاء في الرتبة الأولى التنبؤ بالفشل المالي بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (0.49)، وجاء في الرتبة الثانية استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية بمتوسط حسابي (3.79) وانحراف معياري (0.53).

النتائج المتعلقة بمدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات محور استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية وعلى الدرجة الكلية له، ونتائج الجدول (5) تبين ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمحور استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية (ن=152)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	أقوم بالرقابة على تنفيذ الموازنة التقديرية للتأكد من مطابقتها للأهداف والتوقعات المالية المحددة مسبقاً.	4.15	.59	2	مرتفعة
2	اعتمد على الموازنات التقديرية لتوفير أدلة إضافية تساعدني في تكوين رأيي بنتائج عملية التدقيق.	3.67	.90	7	متوسطة
3	استخدم نسب التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للشركة.	4.22	.64	1	مرتفعة
4	أطبق الطرق الكمية مثل (المسار الحرج) لتخفيض وقت وتكلفة أداء عملية التدقيق.	3.27	1.11	10	متوسطة
5	استعمل اداوات إحصائية متنوعة مثل (أسلوب تحليل الانحدار) لتحديد العلاقة بين ارصدة الحسابات.	3.39	1.18	9	متوسطة
6	استخدم تحليل التدفقات النقدية لتقييم قدرة الشركة على توليد النقد من عملياتها.	4.07	.76	3	مرتفعة
7	أعتمد على نسب السيولة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل.	3.95	.85	5	مرتفعة
8	أعتمد على مؤشرات الصناعة لمقارنة أداء الشركة بالشركات الأخرى في نفس القطاع.	3.41	1.10	8	متوسطة
9	أعتمد على التحليل الافقي في تقييم التغيرات في بنود القوائم المالية خلال فترات زمنية مختلفة.	3.98	.82	4	مرتفعة
10	استخدم التحليل العمودي لتحديد نقاط القوة والضعف في بنود القوائم المالية.	3.81	.86	6	مرتفعة
الدرجة الكلية لمحور استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية		3.79	.53		مرتفعة

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

اتضح من نتائج الجدول (5) أن درجة محور استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات هذا المحور كانت مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي (3.79) وانحراف معياري (0.53). وتراوحت متوسطات الاستجابة عليها ما بين (3.27 – 4.22)، وجاء في الرتبة الأولى الفقرة (3) (استخدم نسب التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للشركة) بمتوسط حسابي (4.22)، وانحراف معياري (0.64)، وجاء في الرتبة الأخيرة الفقرة (4) (أطبق الطرق الكمية مثل (المسار الحرج) لتخفيض وقت وتكلفة أداء عملية التدقيق) بمتوسط حسابي (3.27)، وانحراف معياري (1.11).

النتائج المتعلقة بمحور التنبؤ بالفشل المالي

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات محور التنبؤ بالفشل المالي وعلى الدرجة الكلية له، ونتائج الجدول (7) تبين ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمحور التنبؤ بالفشل المالي (ن=152)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	يساعد استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق في الكشف المبكر عن علامات الفشل المالي.	4.30	.69	1	مرتفعة
2	يساعد رقابة المدقق الخارجي على الموازنات التقديرية في كشف الانحرافات المالية التي قد تؤدي إلى الفشل المالي.	3.99	.75	7	مرتفعة
3	يساعد استخدام المدقق الخارجي للأدوات الإحصائية في التنبؤ بالفشل المالي للشركة بشكل فعال.	3.90	.76	11	مرتفعة
4	تساعد النسب المالية في تقييم أداء الشركة واكتشاف العوامل وتحليلها التي قد تؤدي إلى الفشل المالي.	4.03	.83	5	مرتفعة
5	يساعد استخدام تحليل الاتجاهات في التنبؤ بالتغيرات المالية لبنود القوائم المالية التي قد تؤدي إلى الفشل المالي	3.88	.75	13	مرتفعة
6	تزيد استقلالية مدقق الحسابات الخارجي من دقة التنبؤ بالفشل المالي للشركة.	3.94	.87	8	مرتفعة
7	تعزز استقلالية المدقق الخارجي من موضوعية التقييمات المالية، مما يساعد في التنبؤ بالفشل المالي.	3.92	.83	9	مرتفعة
8	تساعد استقلالية المدقق الخارجي في تحديد نقاط الضعف المالية التي قد تؤدي إلى الفشل المالي.	3.90	.81	11	مرتفعة
9	تؤثر العلاقات الاجتماعية والمهنية مع إدارة الشركة سلباً على فعالية المدقق في التنبؤ بالفشل المالي.	3.82	.90	15	مرتفعة
10	يساعد استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي كأداة للإنذار المبكر في الكشف عن احتمالية تعرض الشركة للفشل المالي.	4.19	.77	2	مرتفعة
11	يساعد فحص قدرة الشركة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها في التنبؤ بالفشل المالي.	3.80	.84	16	مرتفعة
12	تساعد مؤشرات تقييم الاستمرارية بشكل عام في التنبؤ بالفشل المالي للشركة.	4.04	.76	4	مرتفعة
13	يعزز التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي من كفاءة العمل لكلا	3.92	.80	9	مرتفعة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	الطرفين، مما يساعد في التنبؤ بالفشل المالي.				
14	تساهم جودة التدقيق الداخلي في اكتشاف فيما اذا كانت هناك شكوك جوهرية مادية تحتاج الى الافصاح عنها بشأن قدرة الشركة على الاستمرار.	3.86	.75	14	مرتفعة
15	جودة التدقيق الداخلي تساعد في تجنب تكرار جهود التدقيق والتركيز على الجوانب المهمة للتنبؤ بالفشل المالي.	4.13	.82	3	مرتفعة
16	تساعد جودة التدقيق الداخلي في توفير إنذار مبكر حول احتمالية تعرض الشركة للفشل المالي.	4.03	.77	5	مرتفعة
الدرجة الكلية لمحور التنبؤ بالفشل المالي		3.98	.52		مرتفعة

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

اتضح من نتائج الجدول (7) أن درجة محور التنبؤ بالفشل المالي لاستجابة أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات هذا المحور كانت مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي (3.98) وانحراف معياري (0.52). وتراوحت متوسطات الاستجابة عليها ما بين (3.80 – 4.30)، وجاء في الرتبة الأولى الفقرة (1) (يساعد استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق في الكشف المبكر عن علامات الفشل المالي) بمتوسط حسابي (4.30)، وانحراف معياري (0.69) وجاء في الرتبة الأخيرة الفقرة (11) (يساعد فحص قدرة الشركة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها في التنبؤ بالفشل المالي) بمتوسط حسابي (3.80)، وانحراف معياري (0.84).

اختبار الفرضيات:

اولاً: نتائج اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

لفحص الفرضية، تم اختبار الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط، كما يبينه الجدول الآتي:

جدول (8)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لأثر استخدام مدقق الحسابات الخارجي الإجراءات التحليلية على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

Coefficients			ANOVA				Model Summary			
Sig*	t	β	Sig*	درجات الحرية		F	Adjusted	(R2)	(R)	المتغير التابع
0.000	8.933	2.176	0.000	3	الانحدار	56.150	0.268	0.272	0.522	التنبؤ بالفشل المالي
				148	البواقي					
				151	المجموع					

يكون الاثر دالا احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تفسير نتائج اختبار الفرضية الأولى

- هناك أثر معنوي إيجابي لاستخدام الإجراءات التحليلية على التنبؤ بالفشل المالي، حيث يشير معامل الارتباط (R=0.522) إلى ارتباط إيجابي معتدل بين المتغيرين.
- معامل التحديد (R^2=0.268) يدل على أن 26.8% من التغيرات في التنبؤ بالفشل المالي يمكن تفسيرها من خلال استخدام الإجراءات التحليلية، بينما النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير مدروسة.
- معامل التأثير (β=2.176) يعني أن زيادة وحدة واحدة في استخدام الإجراءات التحليلية تؤدي إلى زيادة 217.7% في التنبؤ بالفشل المالي.
- قيم (56.150) F و(8.933) t دالة إحصائياً عند مستوى 0.05، مما يؤكد قوة العلاقة وعدم عشوائيتها.

الأهمية العملية والنظرية: تُبرز هذه النتائج الدور الحيوي الذي يلعبه مدقق الحسابات الخارجي من خلال استخدامه للإجراءات التحليلية في تعزيز دقة التنبؤ بالفشل المالي، وهو أمر حاسم لتحسين ممارسات التدقيق وضمان استمرارية الشركات، خاصة في سياق الأسواق الناشئة مثل فلسطين.

تدعم النتائج الفرضيات النظرية التي تربط بين جودة الإجراءات التحليلية والتنبؤ المالي، مما يعزز من أهمية تطوير قدرات المدققين في هذا الجانب، وتبني أدوات تحليلية أكثر تطوراً.

مناقشة نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

- **مناقشة نتائج الفرضية الأولى:**

انطلقت الفرضية الأولى من سؤال البحث الأول الذي ينص على: ما أثر استخدام مدقق الحسابات الخارجي للإجراءات التحليلية على التنبؤ بالفشل المالي؟ وقد افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الإجراءات التحليلية والتنبؤ بالفشل المالي.

عرض النتيجة: أظهرت نتائج التحليل وجود أثر إيجابي ودال إحصائيًا لاستخدام مدقق الحسابات الخارجي للإجراءات التحليلية في التنبؤ بالفشل المالي، حيث بلغت نسبة التأثير (R^2 = 26.8%) وبمستوى دلالة إحصائية .(Sig < 0.05)

قبول الفرضية: وبناءً عليه، تم **قبول الفرضية الأولى** التي تنص على أن استخدام الإجراءات التحليلية يسهم بشكل معنوي في التنبؤ بالفشل المالي.

مناقشة وتفسير: تشير هذه النتيجة إلى أن الإجراءات التحليلية تمثل أداة فعّالة للكشف المبكر عن المخاطر المالية، بما يعزز قدرة المدقق الخارجي على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه.

- **مناقشة نتائج الفرضية الثانية:**

والتي نصت على (لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية لدور مدقق الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى المتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)

أظهرت الدراسة أن بعض المتغيرات الديموغرافية تؤثر على نتائج التدقيق، حيث لم تلاحظ فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغيري العمر والشهادات المهنية، بينما كانت هناك فروق دالة لصالح الحاصلين على مؤهلات علمية عليا ومتخصصي المحاسبة، بالإضافة إلى فروق تُعزى للمسمى الوظيفي لصالح المديرين. ويرى الباحث أن هذه النتائج تعكس تراكم الخبرات والمهارات العملية لدى الفئات الحاصلة على درجات علمية متقدمة، مما يساهم في تحسين أداء التدقيق الخارجي

مقارنة بالدراسات السابقة:

- تتماشى هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Nour et al, 2024) التي أكدت أن الإجراءات التحليلية تمثل أداة رئيسية في تحديد الانحرافات المالية وتقليل المخاطر.

- كما تدعم نتائج دراستنا ما أشارت إليه الدراسات السابقة لكل من (عوامر ومخلدي، 2020؛ وعد، 2018؛ شيباني، 2017) التي أكدت الدور الفعال للإجراءات التحليلية في الكشف المبكر عن المخاطر وتحسين موثوقية المعلومات المالية.
- وتتفق أيضًا مع دراسة (Matrood, 2019) التي أوضحت أن توظيف الإجراءات التحليلية يسهم في تحسين توقيت تنفيذ عمليات التدقيق واكتشاف المؤشرات التحذيرية للفشل المالي.

مقارنة بنتائج مخالفة: وعلى النقيض، تختلف هذه النتيجة عما توصلت إليه دراسة (إيمان وحسين، 2020) في الجزائر، والتي أظهرت ضعف تطبيق الإجراءات التحليلية هناك، بينما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن السوق الفلسطينية يشهد اعتمادًا متزايدًا نسبيًا على هذه الإجراءات.

توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث الجهات المختصة بالآتي:

- تعزيز استخدام الإجراءات التحليلية لدى مدققي الحسابات الخارجيين من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل متخصصة، لتعزيز فهمهم لأدوات التدقيق التحليلي وتطبيقها وفق معيار التدقيق الدولي 520، وذلك لما أظهرته الدراسة من تأثير إيجابي ملموس للإجراءات التحليلية على التنبؤ بالفشل المالي.
- تحسين جودة التدقيق الداخلي عبر توفير برامج تدريبية مستمرة للمدققين الداخليين، وضمان استقلاليتهم عن المهام التنفيذية، حيث أسهم ذلك في تعزيز التعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي، مما أدى إلى زيادة دقة التنبؤ بالفشل المالي؛ وتستفيد من هذه التوصية إدارات التدقيق الداخلي في الشركات والمؤسسات.
- الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية الخاصة بالإجراءات التحليلية، مع تعزيز دور الجهات الرقابية لمتابعة مدى الالتزام وتقييم جودة الأداء، وذلك لتعزيز موثوقية نتائج التدقيق وتحسين التنبؤ بالمخاطر المالية، بما يخدم الجهات الرقابية والهيئات المهنية والمؤسسات المالية.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين عبر تنظيم لقاءات دورية مشتركة بين الطرفين لتبادل المعلومات وتوحيد الجهود، مما يؤدي إلى تحسين جودة عملية التدقيق وتحقيق نتائج أدق في التنبؤ بالفشل المالي، وهذا يفيد إدارات التدقيق في الشركات، والمراجعين، والهيئات التنظيمية.

- تشجيع الباحثين والمؤسسات الأكاديمية على إجراء دراسات مستقبلية تركز على دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، مع دعمهم بالبيانات والموارد اللازمة لتعزيز المعرفة في هذا المجال، مما يثري الأدبيات البحثية ويعزز من فعالية التدقيق المالي.
- نشر الوعي المالي لدى الشركات الفلسطينية، بأهمية التدقيق التحليلي كأداة لتقييم الأداء المالي وضمان استمرارية الأعمال، من خلال حملات توعية وورش عمل موجهة، مما يساعد في بناء ثقافة مالية سليمة ويقلل من مخاطر التعثر المالي.

قيود الدراسة:

على الرغم من الجهود المبذولة لضمان دقة وموثوقية النتائج، إلا أن الدراسة تواجه عدة قيود. أولاً، اقتصرت العينة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مما قد يؤثر على إمكانية تعميم النتائج على بيئات أخرى. ثانياً، استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وهي تعتمد على استجابات ذاتية قد تتأثر بانحياز المستجيب. لذلك يُوصى بإجراء دراسات مستقبلية تستخدم منهجيات متعددة وتغطي مناطق جغرافية أوسع.

الاتجاهات المستقبلية للدراسة:

- توسيع نطاق الدراسة ليشمل أسواق مالية مختلفة ومتنوعة لتقييم فعالية النماذج في بيئات متعددة.
- استخدام منهجيات بحثية مختلفة (مثل الدراسات الميدانية أو المقابلات) لتعميق الفهم حول تأثير العوامل النوعية على التنبؤ بالفشل المالي.
- استكشاف تأثير متغيرات إضافية قد تكون مؤثرة مثل الحوكمة المؤسسية، الابتكار في تقنيات التدقيق، والتكنولوجيا المالية.
- دراسة تأثير جودة التدقيق الداخلي كمتغير معدل وربطها بنتائج التدقيق الخارجي، مع الإشارة إلى أن هذا الجانب سيتم تناوله في بحث مستقل سيتم نشره لاحقًا لضمان الشفافية والإفصاح الكامل عن جميع أعمال البحث.

المراجع:

أسعد، سهى نعمان بهجت. (2018). واقع استخدام المحاسبة الابتداعية في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. *رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عوامر، حسام، ومخلدي، موسى. (2020). دور مدقق الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة العمومية للبناءات المصنعة الحديدية والنحاسية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر.

عبد الحساني، وعد هادي، وآخرون. (2018). استعمال الإجراءات التحليلية وفقًا لمعيار التدقيق الدولي (520) في التحقق من استمرارية الشركات المساهمة: بحث تطبيقي في الشركة العراقية للأعمال الهندسية وشركة بغداد للمشروبات الغازية. *ورقة مقدمة في مؤتمر كربلاء*، العراق.

الغصين، هلا بسام عبد الله. (2004). استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة. *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية، فلسطين (غزة).

الذنيبات، علي عبد القادر. (2015). *تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق* (ط5). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الوثيري، عائشة محمد. (2024). أثر التحول الرقمي على التدقيق الاستراتيجي: الدور الوسيط لجودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الهندي، سيف الدين فوزي. (2016). مدى استخدام مدققي الحسابات القانونيين للإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة تطبيقية على قطاع غزة. *أطروحة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية، فلسطين (قطاع غزة).

زين الدين، آنال سليم صبحي، والعشي، محمد مروان. (2019). أثر إدارة الأرباح على الأداء المالي في بورصة فلسطين: دراسة تحليلية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة.

شيباني، سارة. (2017). دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

عميرش، إيمان، وبورغدة، حسين. (2020). مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 30، 2024–206.

حمدان، أ.، مشتحة، س.، وعجيلا، ع. أ. (2013). أثر لجان التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة قبل الأزمة المالية الدولية. *مجلة جامعة النجاح للبحوث* – القسم ب (العلوم الإنسانية)، المجلد 27، العدد 4، الصفحات 819–846.

بورصة فلسطين. (2024، مارس 23). تم الاسترجاع في أبريل 2025، من https://www.pex.ps
جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية. (2025، يوليو 5). تم الاسترجاع في يوليو 2025، من https://www.pacpa.ps

Abbass, D. A., & Aleqab, M. M. (2013). Internal auditors' characteristics and audit fees: Evidence from Egyptian firms. *International Business Research, 6*(4), 67–80. https://doi.org/10.5539/ibr.v6n4p67

Abu Ojo. (2019). Internal audit and risk management in Nigeria's public sector. *International Journal of Business & Law Research, 7*(2), 1–15. Retrieved from https://www.seahipublications.org/wp-content/uploads/2024/05/IJBLR-J-1-2019.pdf

Alani, H., & Matarneh, B. (2013). Using the analytical procedures to predict the failure of business organizations: Field study on auditing offices in Kingdom of Bahrain. *Research Journal of Finance and Accounting, 4*(9), 126–139.

Al-Sagheer, N. H. A., & Bacha, S. (2024). Internal audit, strategic risks and corporate financial distress. *Journal of Ecohumanism, 3*(4), 1847–1869. https://doi.org/10.62754/joe.v3i4.3722

Austin, E., & Herath, S. K. (2014). Auditor independence: A review of literature. *International Journal of Economics and Accounting, 5*(1), 62–74. https://doi.org/10.1504/IJEA.2014.060916

Matrood, A. (2019). The impact of applying analytical procedures by external auditors in accordance with ISA 520 on audit performance improvement. *Al-Furat Al-Awsat Technical University Journal, 23*(1).

Nour, A. I., Najjar, M., Al Koni, S., Abudiak, A., Noor, M. I., & Shahwan, R. (2024). The impact of corporate governance mechanisms on corporate failure: An empirical evidence from Palestine Exchange. *Journal of Accounting in Emerging Economies, 14*(4), 771–790. https://doi.org/10.1108/JAEE-10-2022-0283

Padilla, A. (2006). Agency theory, evolution and Austrian economics. *The Quarterly Journal of Austrian Economics, 9*(3), 1–7.

Ugoani, J., & Ibeenwo, G. (2022). External audit process failures: Unethical practices and business demise. *Business, Management and Economics Research, 8*(1), 1–11. https://doi.org/10.32861/bmer.81.1.11

Villamil, A. P. (2008). The Modigliani-Miller theorem. In S. N. Durlauf & L. E. Blume (Eds.), *The New Palgrave Dictionary of Economics* (2nd ed., Vol. 6, pp. 1–7). Palgrave Macmillan.